

* أنطوان شلحت *

ماذا بعد آخر جولة مفاوضات

إسرائيلية - فلسطينية؟

شككت وقائع آخر جولة مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين مركز الثقل الرئيسي في جدول الأعمال الإسرائيلي العام على مدار الأشهر القليلة الفائتة، وأساساً بتأثير

عاملين رئيسيين:

الأول، قرب انتهاء المهلة الأولى لهذه الجولة التي جرت بوساطة أميركية والمحددة بتسعة أشهر؛ الثاني، كون هذه المفاوضات بمثابة مؤشر آخر إلى قياس مكونات العلاقات الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس الحالي باراك أوباما على خلفية اندلاع خلافات حادة بين الدولتين بشأن المسار المطلوب لكبح البرنامج النووي الإيراني. وفي واقع الأمر، فإن الخلافات بينهما ليست منحصرة في إيران فحسب، بل تشمل أيضاً ملفات ساخنة أخرى مثل سورية ومصر وأوكرانيا، فضلاً عن ملف الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

وقد تدرّج رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو باتفاق المصالحة بين حركتي "فتح" و"حماس" لتفجير جولة المفاوضات هذه مع الفلسطينيين (بدأت في أواخر تموز / يوليو ٢٠١٣ واستمرت حتى أواخر نيسان / أبريل ٢٠١٤)، بموازاة التشديد على تحميل الجانب الفلسطيني المسؤولية عن هذا الفشل.

وفي الاجتماع الطارئ للمجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية - الأمنية الذي نوقش فيه موقف الحكومة الإسرائيلية من حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية المؤلفة وفقاً لاتفاق المصالحة، وعُقد يوم أداء هذه الحكومة اليمينية القانونية (٢ / ٦ / ٢٠١٤)، أكد نتنياهو أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس قال اليوم "نعم للإرهاب" و"لا للسلام"، وهذا يُعتبر استمراراً مباشراً لسياسته الراضية للسلام. وأشار إلى أنه بينما اتخذت إسرائيل خطوات جريئة ومؤلمة من أجل الدفع قدماً بعملية السلام، وما زالت مستمرة في التزامها خيار السلام، فإن عباس رفض تمديد المفاوضات، ورفض "اتفاق الإطار" الذي عرضته الولايات المتحدة، ولا يزال يواصل ممارسة التحريض ضد إسرائيل، وانضم إلى معاهدات دولية بشكل أحادي الجانب، وما هو الآن يتحالف مع

حركة "حماس" المسؤولة عن قتل أكثر من ألف مواطن إسرائيلي بريء، وعن إطلاق آلاف الصواريخ على السكان المدنيين في المدن الإسرائيلية، والتي تُعتبر منظمة "إرهابية" في كل من الولايات المتحدة وأوروبا ومصر. وفي أنحاء العالم كافة، فضلاً عن أنها ترفض شروط المجتمع الدولي، ويكرر زعمائها حتى في الأيام الأخيرة التزامهم طريق "الإرهاب" وتدمير دولة إسرائيل. وشدد نتنياهو على أن إسرائيل لن تجري مفاوضات مع حكومة فلسطينية تعتمد على منظمة "إرهابية"، وعلى أن التحالف مع "حماس" يحمل عباس المسؤولية المباشرة عن "الإرهاب" الذي ينطلق من قطاع غزة.

واتخذ الاجتماع بالإجماع القرارات التالية: أولاً، مواصلة العمل طبقاً لقرار هذا المجلس في ٢٤ نيسان / أبريل الفائت، والذي ينص على أنه لا يجوز التفاوض مع حكومة فلسطينية تعتمد على حركة "حماس" باعتبارها منظمة إرهابية تسعى لتدمير إسرائيل؛ ثانياً، العمل على جميع الصعد، بما في ذلك الصعيد الدولي، ضد اشتراك منظمات إرهابية في الانتخابات الفلسطينية العامة؛ ثالثاً، تخويل رئيس الحكومة صلاحية فرض عقوبات إضافية على السلطة الفلسطينية؛ رابعاً، اعتبار الحكومة الفلسطينية الجديدة مسؤولة عن جميع الأعمال التي تمس أمن إسرائيل وتنتقل من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة؛ خامساً، تشكيل طاقم خاص للنظر في سبل التعامل مع الأوضاع الراهنة استعداداً لتحولات سياسية وأمنية تطرأ في المستقبل ("معاريف" ٥ / ٦ / ٢٠١٤، عن نشرة "مختارات من الصحف العبرية" التي تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية).

بعد هذا الاجتماع، وفي إثر إعلان الولايات المتحدة أنها تنوي التعامل مع الحكومة الفلسطينية الجديدة وأنها ستحكم عليها من خلال عملها، فإن أول خطوة أقدم عليها نتنياهو كانت الدفع قدماً بخطط إقامة ٣٣٠٠ وحدة سكنية في المستعمرات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بما في ذلك نشر مناقصات لإقامة ١٥٠٠ وحدة سكنية، وتجهيز مخططات لإقامة ١٨٠٠ وحدة سكنية أخرى. وأعلن وزير البناء والإسكان أوري أريئيل ["البيت اليهودي"] أن نشر المناقصات يشكل أفضل رد صهيوني على تأليف حكومة "إرهاب" فلسطينية.

ورأت تحليلات إسرائيلية أن نتنياهو يهدف من وراء هذه الحملة الاستيطانية، أكثر من أي شيء آخر، إلى استعادة مواقع خسرها في أوساط اليمين الإسرائيلي لمجرد انخراطه في جولة مفاوضات أخرى مع الفلسطينيين، تحسباً لاحتمال تفكك ائتلافه الحكومي وتقديم موعد الانتخابات العامة المقبلة.

وسعيًا لهذا الهدف نفسه عقد نتنياهو قبل ذلك اجتماعاً مع عدد من قادة "مجلس المستوطنات في يهودا والسامرة" [الضفة الغربية] قال خلاله إنه يعتبر نفسه بمثابة الدرع الأكبر للدفاع عن المستوطنين في المناطق المحتلة، وأكد أن لا شيء يمكن أن يثنيه عن الاستمرار في الكفاح من أجل الاستمرار في تعزيز الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية ومناطق الضفة. واشتكى قادة المستوطنين في الاجتماع من حدوث انخفاض حاد في مشروعات البناء الجديدة في المستعمرات خلال الأشهر القليلة الفائتة، مشيرين إلى أن "لجنة التنظيم والبناء في يهودا والسامرة" لم تناقش منذ فترة طويلة مسألة القيام بأعمال بناء جديدة. وفي ختام الاجتماع قال قادة المستوطنين إن رئيس الحكومة وعدهم بدرس الموضوع. وكشفت مصادر سياسية إسرائيلية رفيعة اشتركت في الاجتماع لصحيفة "هآرتس" أن رئيس الحكومة أكد أيضاً أنه على الرغم من أنه يعتبر نفسه بمثابة الدرع الأكبر للدفاع عن المستوطنين في المناطق المحتلة، فإن هناك عدة مستجدات مرتبطة

بتغيّر الأوضاع الدولية والإقليمية اضطرت في الآونة الأخيرة إلى خفض وتيرة الاستيطان بغية دحض الادعاء القائل إن الاستيطان الإسرائيلي يعرقل عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وشدّد نتنياهو أيضاً على أنه يتصدى بكل قوته لهذا الادعاء ويفنّده، ويؤكد بموازاة ذلك أن ما يعرقل عملية السلام هو رفض الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٢٩ / ٥ / ٢٠١٤).

ولمّحت وزيرة العدل الإسرائيلية تسيبي ليفني [رئيسة "الحركة"] المسؤولة عن ملف المفاوضات مع الفلسطينيين في الحكومة الإسرائيلية، إلى هذا الهدف تحديداً حين قالت إن تنفيذ أعمال بناء جديدة في المستعمرات هو ثمن تدفعه الحكومة الحالية نتيجة وجود حزب "البيت اليهودي" فيها ومنافسته "الليكود - بيتنا" من اليمين، وأشارت إلى أن إسرائيل لا يمكن أن تقول للعالم أنها دولة ديمقراطية محبة للسلام في وقت تواصل أعمال البناء في المستعمرات، وحذرت من مغبة نشوء وضع يكون فيه عدد المستوطنين في المناطق الفلسطينية كبيراً جداً بصورة لا تتيح لأي حكومة إسرائيلية إمكان الدفع قدماً بمبادرة سلمية، مشيرة إلى أن ذلك من شأنه أن يفاقم عزلة إسرائيل في الساحة الدولية ("هآرتس"، ٢٩ / ٥ / ٢٠١٤).

وجاءت هذه الحملة الاستيطانية عقب إعلان نتنياهو في مستهل الاجتماع الذي عقدته الحكومة الإسرائيلية في ٤ أيار / مايو ٢٠١٤، أنه ماض قدماً نحو سنّ قانون يعرّف إسرائيل على أنها الدولة القومية لليهود ويحمل اسم "قانون القومية"، وأكد أن عدم سنّه سيجعل إسرائيل دولة ثنائية القومية.

وأضاف نتنياهو أنه لا يوجد حتى الآن تعبير كاف عن جوهر دولة إسرائيل، وهو ما يقترحه ويوفره "قانون أساس: القومية" الذي سيعرّف الحق القومي للشعب اليهودي في دولة إسرائيل من دون المساس بحقوق الأفراد. ولفت إلى أن هذا القانون سيحصّن مكانة قانون العودة [لليهود] من خلال قانون أساس، كما سيعرّز الرموز الوطنية وعناصر أخرى مرتبطة بالصيورة القومية، مؤكداً أن أساس وجود دولة إسرائيل نابع من كونها الوطن القومي للشعب اليهودي.

وأشار رئيس الحكومة إلى أن ثمة جهات في إسرائيل تؤيد إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل التي تصبح ثنائية القومية [بحكم وجود عرب ٤٨ الذين يرفضون تعريف إسرائيل دولة يهودية]. ومع أن هذه الجهات تبرر مسألة إقامة دولة فلسطينية بحجة منع قيام دولة ثنائية القومية، إلا إنها في المقابل تكّرس دولة كهذه داخل إسرائيل. وتعهّد نتنياهو بأن يتم سنّ القانون من خلال الحوار مع جميع أحزاب الائتلاف الحكومي، وأعاد إلى الأذهان أنه سبق أن أعلن دعم هذا القانون عندما قامت المعارضة بطرحه في الماضي (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٢٠١٤/٥/٥).

أسباب فشل المفاوضات

تشير عدة تحليلات استراتيجية إلى أن فشل هذه الجولة في التوصل ولو إلى "وثيقة مبادئ" هو الذي دفع بالولايات المتحدة إلى وقف مساعيها في الوقت الحالي لاستئناف المفاوضات، من أجل إعادة تقويم العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين من جديد.

ويعزو بعض هذه التحليلات أحد الأسباب الرئيسية لفشل المفاوضات إلى اشتراك الجانبين فيها

من دون اقتناع بأن الجانب الآخر شريك في اتفاق. كما تمثل هدف الجانبين منذ بدء المفاوضات في إنهاؤها وإلقاء مسؤولية فشلها على الجانب الآخر. في الوقت عينه يُشار إلى أن نتنياهو يقف على رأس ائتلاف حكومي معرّض للسقوط حتى من دون اتفاق في حال جرى التطرق إلى مسائل حساسة، وإلى أنه لا يزال يحمل آثار صدمة سقوط حكومته الأولى في سنة ١٩٩٩ جرّاء اتفاق "واي بلانتيشن" (شلومو بروم، "ماذا بعد فشل المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين؟"، نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٢٠/٥/٢٠١٤).

ويدحض بعضها الآخر ادعاء إسرائيل أن عباس الذي يتولى رئاسة السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وحركة "فتح" رفض السلام بتحالفه مع "حماس"، لافتاً إلى أنه في واقع الأمر فإن تسعة أشهر من المفاوضات التي سبقت المصالحة بين "فتح" و"حماس" (وهناك من يتكلم عن عشرين سنة من العملية السلمية مع قيادة "فتح" كانت تبدأ وتتوقف من دون اشتراك "حماس"). أثبتت أن احتمالات توصل إسرائيل و"فتح" إلى اتفاق يلبي المطالب الدنيا للوسط السياسي لدى الجانبين ضئيلة جداً. ولذا من غير الواضح بتاتاً لماذا لم تحاول إسرائيل، بدلاً من تفجير المفاوضات، ولا سيما بعد إصرار إسرائيل على أن يتعهد عباس بمواصلتها، استغلال إعلان المصالحة من أجل تحسين موقعها في لعبة تبادل الاتهامات، والتي كانت الهدف الخفي الأساسي للمفاوضات طوال الوقت (مارك هيلر، "اتفاق المصالحة لن تكون له انعكاسات مباشرة على المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين"، نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٢٩/٤/٢٠١٤).

وتُنحي تحليلات أخرى باللائمة على وزير الخارجية الأميركي جون كيري نظراً إلى ما سمّته "تبني وجهة نظر إشكالية إزاء مشكلات العالم"، وهو من وجهة النظر هذه يركز على "معطيات واقعية تعكس الأوهام لا الحقائق" (بن درور يميني، "كيري يتبني وجهة نظر إشكالية إزاء مشكلات العالم"، نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ١٥/٥/٢٠١٤).

خطوات بديلة

إن إعلان نتنياهو في أثناء زيارته لليابان في مطلع أيار / مايو ٢٠١٤ أنه يدرس إمكان اتخاذ خطوات سياسية بديلة في ظل تعثر جولة المفاوضات الأخيرة مع الفلسطينيين، وتحقيق اتفاق المصالحة بين حركتي "فتح" و"حماس"، فتح المجال أمام طرح مجموعة من المبادرات السياسية. وقال نتنياهو في سياق مقابلة أجرتها معه صحيفة "ماينيتشي شيمبون" اليابانية في ١٤/٥/٢٠١٤، أنه لا يعتقد أن الوضع القائم الآن [بين إسرائيل والفلسطينيين] هو الوضع المرغوب فيه، وشدد على أنه لا يريد لهذا الوضع أن يفضي إلى نشوء دولة ثنائية القومية.

وفي مقابلة أخرى مع الصحافي الأميركي جيفري غولدرغ في ٢٣/٥/٢٠١٤، قال إنه في أعقاب فشل المفاوضات مع الفلسطينيين فإن "فكرة الخطوات الأحادية الجانب تحظى بالتأييد داخل إسرائيل من وسط - اليسار حتى وسط - اليمين." وأضاف نتنياهو في المقابلة التي نُشرت على موقع "بلومبرغ"، أن "العديد من الإسرائيليين يسألون أنفسهم عمّا إذا كانت هناك خطوات أحادية الجانب يمكن القيام بها"، لكنه أشار إلى أن العديد منهم أيضاً يعرف أن الانسحاب من جانب واحد من قطاع غزة لم يحسّن الوضع ولم يساهم في تقدم السلام، بل أنشأ "حماستان" التي انطلقت منها آلاف الصواريخ في اتجاه مدننا.

وكرر نتنياهو أنه لا يريد دولة ثنائية القومية، كما أنه لا يريد إلى جانب إسرائيل دولة فلسطينية تحت وصاية إيران. وأضاف: "ثمة إجماع في إسرائيل على عدم وجود شريك يستطيع أن يواجه الرأي العام لديه، وكذلك مستعد لاتخاذ خطوات صعبة لا تحظى بالشعبية." وتابع: "الرئيس عباس لم يفعل شيئاً لمواجهة الرأي العام الإسرائيلي القائم اليوم، بل قام بما هو عكس ذلك من خلال المصالحة مع حركة حماس، وهو سعى من أجل تدويل النزاع، ولم يقدم أي تنازل في موضوع حق العودة ولا في موضوع الدولة اليهودية، كما أنه لم يوافق على مناقشة اتفاق الإطار الذي طرحه كيري."

ورأى نتنياهو أن المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين هي السبيل الأفضل بالنسبة إليه، وأوضح أنه منذ اتفاق أوسلو، حاول ستة رؤساء حكومة التوصل إلى اتفاقات بواسطة المفاوضات لكنهم فشلوا جميعاً. وفي رأيه، لا توجد زعامة فلسطينية مستعدة لذلك، والشرط الأدنى الذي تطالب به كل حكومة إسرائيلية، لا يحظى بموافقة الجانب الفلسطيني.

وأشار نتنياهو إلى أن الفلسطينيين طرحوا خلال المفاوضات مطالب تعجيزية، ورفضوا إبداء أي مرونة. وأضاف: "قلت لهم: تطلبون مني رسم حدود الدولة، لكنكم لا تقولون لي إن هذه الدولة التي على الخريطة ستعترف بالدولة اليهودية الموجودة إلى جانبها. هم يريدون خريطة من دون إنهاء النزاع.. ويتوقعون منا أن نغادر ببساطة، وأن نغمض أعيننا وندمر المستوطنات. لقد فعلنا ذلك في غزة، وقد حصلنا مقابل ذلك على الصواريخ."

وقال نتنياهو إنه لن يعلن بصورة أحادية الجانب تجميد البناء في المستعمرات، لاعتقاده أن ذلك لن يؤدي إلى تقدم المفاوضات بأي صورة من الصور. وشدد على أن ٨٠ وحتى ٩٠٪ من المستوطنين يعيشون في الكتل الاستيطانية الكبرى وفي ضواحي تل أبيب والقدس، وجميعهم يعلمون أنهم سيظلون جزءاً من إسرائيل في أي اتفاق دائم. وأشار إلى أن مساحة المستعمرات مقارنة بالمساحة الإجمالية للضفة الغربية لم تزد بصورة كبيرة خلال الأعوام العشرين الأخيرة، وأنه لم يجر بناء أي مستعمرة جديدة منذ توليه رئاسة الحكومة أول مرة في سنة ١٩٩٦. وأضاف: "لقد طرأت زيادة سكانية داخل هذه الكتل، لكن هذا لا يؤثر في الخريطة. فإذا أخذنا صورة جوية، فإننا نرى أن البناء في المستوطنات لم يجر على أراض جديدة، وأن بناء مئات من الوحدات السكنية لا يغير شيئاً" (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٢٣ / ٥ / ٢٠١٤).

لعل أكثر ما يلفت في هذه الخطط تلك التي طرحها وزير المال يائير لبيد رئيس "يوجد مستقبل" أمام دورة سنة ٢٠١٤ من "مؤتمر هيرتسليا حول ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي"، والتي تنص على تعيين حدود دولة إسرائيل، وتجميد البناء في المستعمرات، ووقف البناء على نحو مطلق في الأراضي التي لن تبقى تحت سيطرة إسرائيل ضمن أي اتفاق في مناطق الضفة الغربية.

وشدد لبيد لدى طرح الخطة على أنه في حال إقدام الحكومة الإسرائيلية على أي محاولة لضم ولو مستعمرة واحدة إلى إسرائيل بصورة أحادية الجانب، فإن حزب "يوجد مستقبل" سيستقيل من الحكومة، ولن يكتفي بذلك بل سيعمل لإسقاطها أيضاً.

قبل خطة لبيد، طرح بينت خطة تطالب بضم المنطقة ج في الضفة الغربية بالتدريج إلى إسرائيل من خلال البدء بضم الكتلة الاستيطانية في غوش عتسيون (منطقة الخليل وبيت لحم)، معلناً أن الطريق الذي سلكته وزيرة العدل الإسرائيلية تسيبي ليفني (رئيسة "الحركة") المسؤولة عن ملف المفاوضات مع الفلسطينيين في الحكومة الإسرائيلية لتسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني مُني بالفشل، ولذا لم يعد هناك أي ضرورة للاستمرار فيه، وأنه نظراً إلى فشل طريق ليفني فإنها ليست

مضطرة إلى البقاء في صفوف الحكومة.
ورأى بينت أن عهد أوسلو انتهى بمجرد تأليف حكومة الوحدة الفلسطينية بين حركتي "حماس" و"فتح".

أمّا ليفني نفسها فقالت إنه إذا ما تبين أن فرص التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين أصبحت معدومة، فإنه لا بُدَّ من درس أفكار أخرى من أجل تحقيق حل الدولتين. وأضافت ليفني أنها تعمل في اتجاهات متعددة في ضوء وصول جولة المفاوضات الأخيرة بين إسرائيل والفلسطينيين إلى طريق مسدود.

وكشف وزير الخارجية الإسرائيلي أفيدور ليبرمان في سياق مقابلة أجرتها معه القناة الثانية للتلفزة الإسرائيلية في ١٧/٥/٢٠١٤، النقاب عن أنه عرض على كل من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية الأميركي جون كيري خطة سياسية بديلة من المفاوضات المتعثرة بين إسرائيل والفلسطينيين، وهذه الخطة تم إعادها في وزارة الخارجية، لكنه في الوقت عينه رفض الإدلاء بأي تفاصيل بشأن هذه الخطة.

وكرّر ليبرمان موقفه القائل إن عباس ليس شريكاً لإسرائيل في عملية السلام متهماً إياه بـ "دفع رواتب إلى أسرى أمنيين قتلوا إسرائيليين تفوق كثيراً رواتب أفراد الشرطة الفلسطينية".
وفي ٢٠١٤/٦/٢ قال ليبرمان في خطاب أمام طلاب "المركز الأكاديمي المتعدد المجالات" في هيرتسليا إن "على إسرائيل التطلع إلى تسوية إقليمية وإبرام أحلاف مع العالم العربي المعتدل. وإذا كان بالإمكان الصعود إلى طائرة والسفر من تل أبيب إلى الدوحة أو الرياض والقيام بأعمال فإن هذا سيكون واقعاً مختلفاً تماماً". واعتبر ليبرمان أن "التسوية مع الفلسطينيين مهمة من أجل علاقاتنا مع أوروبا، ولكن ليس مع العالم العربي الذي يبدو أنه غير مهتم بالفلسطينيين" (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية في الإنترنت).

وفي المقابل نشرت صحيفة "يديعوت أحرانوت" (٢٠١٤/٦/٦) أن رئيس حزب العمل وزعيم المعارضة عضو الكنيست يتسحاق هيرتسوغ أعدّ هو الآخر خطة للتسوية على أساس حل الدولتين، تشمل مبادئ اتفاق نهائي وإجراءات لفترة مرحلية أطلق عليها اسم "خطة إنقاذ الصهيونية".

"أزمة ثقة" مع الولايات المتحدة

شهدت آخر جولة مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين عدة أزمات بين حكومة نتنياهو والإدارة الأميركية برئاسة باراك أوباما. وتفاقت إلى درجة أزمة ثقة بين الجانبين عقب تأليف حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية.

وبموجب آخر التحليلات الإسرائيلية (حتى إعداد هذا التقرير)، يعتقد المسؤولون في إسرائيل أن الأميركيين احتالوا عليهم مرة أخرى. فقبيل تأدية حكومة الوحدة الفلسطينية اليمين الدستورية اتفق رئيس الحكومة نتنياهو ووزير الخارجية الأميركي كيري على أن تنتظر إسرائيل والولايات المتحدة عدة أسابيع كي ترى إلى أين تتجه هذه الحكومة، وأن تتطرق إلى شأنها رسمياً بعد ذلك فقط. وتم الاتفاق على أن تكون التصريحات معتدلة حتى ذلك الحين من طرف إسرائيل، وأن تكون خطوات عقابها - إن وجدت - رمزية. ووعد الأميركيون من جانبهم بالألّا يلتزموا بموقف فوري وأن يترثوا في ردهم. ■